دور صدمات التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات العراقي

The role of external trade shocks in the balance of payments for Iraq

ا.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي [١]

Prof. Tawfiq Abbas Abdul Aoun Al-Masoudi (PhD)

حسين علي عباس الخفاجي [٢]

Hussein Ali Abbas Al-Khafaji

الخُلاصة

يقوم البحث بتحليل الأثر الذي تخلّفه صدمات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في العراق، من خلال دراسة تقلبات أسعار النفط والتغيرات في حجم الصادرات والواردات. يتم تحليل كيفية تأثير هذه الصدمات على توازن المدفوعات وعلى مؤشرات أخرى مثل العجز التجاري.

تسلط نتائج البحث الضوء على أهمية تنويع مصادر الإيرادات في العراق بهدف تقليل تأثير الصدمات التجارية ويظهر البحث أن الاعتماد الكبير على النفط يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة، ويعزز من تأثير تقلبات الأسعار وبناءً على ذلك، يتبنى البحث باتباع استيراتيجية تشمل تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين إدارة المدفوعات واستغلال القطاعات الأخرى بجدار.

الكلمات المفتاحية: صدمات التجارة الخارجية، الاستقرار الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي .

١ – جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد dr.tawfeek71@yahoo.com

٢ – جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد husseinaliabbas1993@gmail.com

Abstract

The research analyzes the impact of foreign trade shocks on the balance of payments in Iraq, by studying fluctuations in oil prices and changes in the volume of exports and imports. How these shocks affect the balance of payments and other indicators such as the trade deficit is analyzed.

The results of the research shed light on the importance of diversifying revenue sources in Iraq in order to reduce the impact of trade shocks. The study shows that heavy dependence on oil exposes the Iraqi economy to great risks, and enhances the impact of price fluctuations. Accordingly, the research adopts a strategy that includes promoting economic diversification, improving payments management, and exploiting sectors other well deserved

Keywords: Foreign trade shocks, economic stability, gross domestic product.

المقدمة

في سياق التطورات الاقتصادية العالمية المستمرة، تظل التجارة الخارجية عاملًا أساسيًا يلعب دورًا حيويًا في تشكيل اقتصاد الدول، وفي ظل تزايد الترابط الاقتصادي العالمي، تصبح الدول معتمدة بشكل أكبر على التجارة الدولية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، ومن هذا المنطلق يأتي دور ميزان المدفوعات كآلية تسجيل وتقييم تدفقات الأموال بين الدول والمؤسسات الدولية، والذي يعكس بشكل مباشر صحة الاقتصاد الوطني وقوته.

يعد العراق واحداً من الدول التي تستند في اقتصادها إلى إيرادات النفط بشكل اساسي. ومع ذلك يواجه العراق تحديات كبيرة تؤثر على توازن ميزان مدفوعاته، مما يجعل دراسة دور صدمات التجارة الخارجية في هذا السياق أمرًا حيوياً. يُعَدُّ هذا البحث محاولة لفهم التأثيرات الاقتصادية والمالية لتقلبات أسعار النفط وعوامل التجارة العالمية الأخرى على ميزان المدفوعات العراقي .

يسلط هذا البحث الضوء على كيفية تأثير صدمات التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات للعراق، مع التركيز على تداعيات انخفاض أسعار النفط وتقلباتها. ويتم تحليل الأثر لتلك التحديات تحمله على القدرة التصديرية للعراق وعلى توازن تجارته، مع تقديم نظرة شاملة عن الآثار المالية والاقتصادية المرتبطة بتلك الصدمات .

بهدف فهم أعمق لهذا الجوانب، سيقوم البحث بتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية المتاحة،من المتوقع أن يقدم هذه البحث تفسيراً عميقاً للتحديات والإمكانيات التي يواجهها العراق في سياق التجارة الخارجية، وكيفية تعزيز مرونة ميزان مدفوعاته للتأقلم مع تلك الصدمات .

المبحث الأول

٢-منهجية البحث

٢-١ مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الخام كونه قطاعاً غير مستقرٍ بسبب تذبذب أسعاره العالمية، فعدم قدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث تعرض الاقتصاد العراقي لما بعد ٢٠٠٣ ، إلى صدمتين اقتصاديتين خارجيتين في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ وعلى التوالي ،كان لهما آثار كبيرة في هياكل متغيرات الاقتصاد المحلي ، خصوصاً التي تعبر عن عصب إدارة العملية الاقتصادية فيه التي كانت نتاج اقتصاده الريعي وما مفروض عليه من سياسات اقتصادية كلية محددة الاتجاهات .

من هنا يمكن ان تتمثل مشكلة البحث في :

١) كيفية تشخيص صدمات التجارة الخارجية عن الأطار العام للصدمات الاقتصادية وتشخيص آثارها وآليات انتقال لتلك الصدمات إلى ميزان المدفوعات ؟

٢) كيفية تشخيص صدمات التجارة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٢١؟

٣) يتساءل البحث في آلية انتقال لتلك الصدمات إلى الاقتصاد العراقي ومدى المساهمة الريعية الاقتصادية في تعميق آثارها ؟

٤) هل كانت السياسات المتبعة في الاقتصاد العراقي ملائمة في معالجة آثار لتلك الصدمات ؟

٢-٢ أهمية البحث

وتتجسد أهمية البحث في التركيز على فرز صدمات التجارة الخارجية المرتبطة بالعالم الخارجي عن المفاهيم العامة الصدمات الاقتصادية ، والتي تتداخل آثارها وتوصيفها مع الصدمات التي قد تتولد عن التغير المفاجئ للسياسات الكلية المحلية من جانب ، ومن الجانب الاخر وضع معيار للتفريق بين التقلبات والصدمات ، ونتيجة اعتبار الصدمات كأحد أوجه التقلبات الحادة في الاقتصاد ، والتي لم تتناولها معظم الدراسات المحلية والعربية السابقة ، وكما أن أهمية البحث تتمثل في فرز أنواع تلك الصدمات ومن ثم آثارها التي تنعكس في ميزان المدفوعات للاقتصاد المحلي ، فبعض آليات أنتقال تلك الصدمات الخارجية ، ومن ثم البحث في المتغيرات الممكنة من نفاذ السياسات الاقتصادية الكلية والتي كثيراً ما يغفل طرحها بناء على أختلاف رؤى التحليل الاقتصادي ، مما يضع أرضية مهمة في بناء السياسات الكلية التي ستعمل على تحاشي آثار تلك الصدمات والتخفيف منها عند وقوعها .

٢-٣ اهداف البحث

يهدف البحث إلى :

١) تمييز مفهوم صدمات التجارة الخارجية المرتبطة بالعالم الخارجي وأنواعها وأسبابها وآثارها وآليات أنتقالها عن بقية مفاهيم الصدمات الاقتصادية ، وإيضاح المعيار الذي يفرق بين التقلبات الاقتصادية العادية التي يمكن أن تنشأ من العالم الخارجي عن الصدمات المرتبطة بذلك العالم .

٢) البحث عن مسببات صدمات التجارة الخارجية المباشرة وغير المباشرة ، ومن ثم المتغيرات التي تشكل ممكنات لعمل السياسات الاقتصادية الكلية في مجابهة صدمات التجارة الخارجية من خلال تحليل السياسات الاقتصادية الكلية وتداخل آثار متغيراتها .

٣) دراسة المناهج لاقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية التي اتخذت سياسات مجابهة لصدمات التجارة الخارجية ومقارنتها بالاقتصاد العراقي .

٢-٤ فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

لصدمات التجارة الخارجية الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، الصادرات، والمديونية الخارجية , التي تعرّض لها الاقتصاد العراقي- أثار سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو) ، الإنفاق العام , البطالة , التضخم , ميزان المدفوعات) وبنسب مختلفة .

فيعد التدخل الحكومي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية عند التعرض إلى صدمات التجارة الخارجية عاملاً حاسماً في تخفيف الآثار الهيكلية على صعيد الاقتصاد المحلي .

٢-٥ منهجية البحث

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته فقد إعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي) في إطار النظريات الاقتصادية ، وتحليل الصدمات الخارجية وأثارها المباشرة وغير المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية **في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)**.

واعتماد المنهج الاستنباطي في تحليل تداخل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعّبر عن أدوات معالجة آثار تلك الصدمات على بعض متغيرات الاقتصاد في نماذج عينة البحث فضلاً عن متغيرات الاقتصاد العراقي .

٢-٦ الحدود الزمانية والمكانية للبحث

١) إنَّ حدود البحث المكانية تتمثل بالاقتصاد العراقي .

٢) الحدود الزمانية للبحث تغطي المدة (١٩٩٠-٢٠٢١) والتي تمثل مرحلتين هامتين في الاقتصاد العراقي الحديث، المرحلة الأولى : للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) والتي تأثرت بأهم صدمات التجارة الخارجية التي شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق . فيما تمثل المرحلة الثانية من (٢٠٠٣ -٢٠٢١) وهي المدة التي شهدت فرض العقوبات الاقتصادية , ومن عام (٢٠٠٣ -٢٠٢١) اتضح أثر صدمات التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات ، في ظل متغيرات الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث

٣ : صدمات التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات (مفهومها)

٣-١ مفهوم صدمات التجارة الخارجية

يختلف الاثر الاجمالي لتغير اسعار الصادرات والاستيرادات اختلافاً كبيراً وفق الهيكل التجاري لكل اقتصاد (Michael,١٩٩٧) وحسب الوزن النسبي للصادرات والاستيرادات من السلع الاساسية في الدخل القومي الاجمالي في الاقتصاد ، وأن التطور في اسعار البضائع موضع التجارة الخارجية الدولي يؤثر ايضاً في توزيع الدخل بين البلدان وفي داخل كل منها ، فالتغيرات في توزيع الدخل داخل البلد الواحد تنشأ عن كون الفئات الاجتماعية والاقتصادية التي تستفيد من ارتفاع اسعار السلع الاساسية المصدرة ليست الفئات نفسها التي يقع على عاتقها عبء ارتفاع الاسعار المستوردة . وأما انتشار الاثار على البلدان فيحدده في الغالب تطور معدلات التجارة الخارجية . (الامم المتحدة, ٢٠٠٨ , ٢٧-٢٨)

٣-٢ : مفهوم ميزان المدفوعات :

ويقصد به " سجل مختصر منظم حسابي شامل لكل المعاملات التجارية والمالية والنقدية كافة (الاقتصادية) التي تتم بين المقيمين في الدولة سواء اكانوا اشخاصآ ام مشروعات ام حكومات مع المقيمين في دولة اخرى خلال مدة زمنية معينة هي سنة في العادة " . (Robert,٢٠٠٥, ٣٢٠)

وتلخص اهداف ميزان المدفوعات بتوفير المعلومات والبيانات عبر إحصائيات التجارة الخارجية ، تصميم السياسة النقدية ، قياس تأثير المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي خلال فترة الأزمات الاقتصادية .

إن ميزان المدفوعات لأي بلد يواجه حالة من الاختلال وعدم التوازن ويكون شكل الاختلال على حالتين (فليح ,٢٠٠١, ٢٥٧) :

الحالة الأولى : يواجه البلد عجزاً في ميزان المدفوعات فعندما تفوق المدفوعات المقبوضات ، فهذا يعني تجاوز جانب المدين على جانب الدائن .

الحالة الثانية : يواجه البلد فائضاً في ميزان المدفوعات عندما تفوق مقدار المقبوضات المدفوعات للبلد مما يعني زيادة جانب الدائن على جانب المدين .

٣-٣ : العلاقة بين صدمات التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات

اولاً) أثر صدمات التبادل التجاري على ميزان المدفوعات :

١) أثر هاربرجر_لورسن_متزلر (Harberger-Laursen-Metzler) (HLM):

ويمثل هذا الأثر العلاقة بين معدلات التبادل التجاري ToT)) واثرها على ميزان الحساب الجاري ، والتي يمكن تبيانها من خلال ثلاثة طرق هي :

١) أثر الميل الحدي للاستهلاك ، الأسعار الحالية للاستيرادات نسبة الى انخفاض اسعارها المستقبلية اللازمة لحدوث صدمات مؤقتة في معدلات التجارة الخارجية .

٢) أثر سعر الصرف ويحدث اذا أنخفض سعر السلعة القابلة للإتجار بها نسبة الى سعر السلع غير القابلة للإتجار بها .

٣) أثر تلطيف الاستهلاك (Consumption Smoothing): وعموماً يعرف بـ " أثر(Harberger-Laursen-Metzler) (HLM): وهو يحث الدخل الجاري للزيادة نسبة للدخل المستقبلي .

وبشكل عام ونسبة الى أثر (HLM) فالتحسينات المؤقتة في (ToT) تزيد الأدخار القومي التي ستحسن ميزان الحساب الجاري ، وفي الجانب الأخر فالتحسينات الدائمة في (ToT) تؤدي الى تدهور في ميزان الحساب الجاري .(٨٨-٨٧, ٢٠١٢, Tayyaba)

وقد أشار كل من (Harberger, 1950) و (Laursen-Metzler , 1950) ، بأن مستوى الأدخار يتأثر سلبياً بالتخفيض في معدلات التبادل من خلال تدهور الدخل (ولمستوى معطى من الاستثمار) الذي يتسبب في تدهور الحساب الجاري ، ومثل هذه النظرة تفترض علاقة مستقرة بين الدخل والأدخار ، ومن الطبيعي أن يعتمد النقد الرئيسي على فقدان اطار تعظيم المنفعة ذات التداخل الزمني لشرح او لتوضيح الاستجابات طويلة الامد للادخار والدخل لصدمات معدلات التجارة الخارجية المعطاة . وقد سميت هذه العلاقة فيما بعد باثر (Harberger-Laursen-Metzler) (HLM) ، وقد أوضح (Sachs,1981) بأن النظرية الحديثة تؤكد بأن استجابة الادخار والاستثمار لبعض الاضطرابات تعتمد بشكل حاسم على التوقعات حول الطرق التي ستؤثر بها الصدمات الجارية على المتغيرات الاقتصادية الرئيسة في المستقبل ، وقد حلُلت محددات الحساب الجاري وأسعار الصرف مع أنموذج ذو فترتين (دائمة ومؤقتة) ويميز بين تأثير صدمات معدلات التجارة الخارجية المؤقتة والدائمة : فالصدمات الدائمة لها تاثير صغير على الحساب

الجاري بينما الصدمات المؤقتة ربما يكون لها تأثيرات أكبر (Juan, ٢٠١٣, ٣-٤) ، وبكلمات أخرى فالاضطرابات المؤقتة في الحساب الجاري اليوم تؤثر على القيم المستقبلية للاستهلاك ، الأسعار والناتج ، حيث تعزل الوحدات الاقتصادية الأنفاق المستقبلي تماشياً مع تغير المديونية وغالباً ما تهمل هذه التغيرات المستقبلية في تأثيرات تغير السياسة . وسيكون واضحاً ان التوازن الخارجي او موقف الحساب الجاري الصفري (التوازني) لايمثل أستهداف سياسة صحيحة فرفاهية القطاع العائلي يتم تحسينها عن طريق أمكانية ادارة فوائض الحساب الجاري وعجوزاته في الاستجابة الى صدمة التجارة الخارجية (Jeffrey, ١٩٨١, ١) ، فيما قدّر (Otto,2003)، أثر صدمات معدلات التجارة الخارجية على الميزان التجاري لـ (١٥) أقتصاد صغير من بلدان (OECD) و (٤٠) بلداً نامياً ضمن اطار (VAR) الهيكلي بعد الأخذ بنظر الاعتبار صدمات معدل التجارة الخارجية (المؤقتة والدائمة) وقد وجد بأن اثر (HLM) مستمراً في معظم الحالات (Juan, ٢٠١٣ ,٣-٤) .

ثانياً) اثر صدمات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

إن ارتفاع قيمة العملة تؤثر سلباً على جانبين الأول جانب الصادرات مما يقلل الحافز الإنتاجي نتيجة فقدان الصادرات قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية ، أما الجانب الثاني فأن رفع سعر الصرف سيؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، وذلك لان جزءا كبير من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الاستحواذ على العملات الأجنبية نتيجة لعملية التصدير فالقيام برفع قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الدولية فضلاً عن تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن زيادة تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات حماية الصناعة المحلية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى زيادة التعريفات على السلع المستوردة ، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل الدولة وأنغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي سيؤثر على الاستخدام سلباً وذلك بسبب غلق المصانع وتسريح العاملين . (دوحة , ٢٠١٥ , ٨٥-٩٤)

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين صدمات التجارة الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق .

٤- تحليل عينة البحث

صدمات التجارة الخارجية هي الاحداث غير المتوقعة والتي تؤثر على تدفقات التجارة الخارجية للدولة ، وهناك العديد من الحوادث التي ضربت الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (١٩٩٠ -٢٠٢١) م.

٤-١ الصدمة الأولى

نلاحظ من الجدول (١ – ٢) ان العراق قد واجه صدمات التجارة الخارجية ، **الاولى حدثت في عام (١٩٩١)** م حيث تعّرض العراق الى حرب الخليج الثانية التي تسببت في اغلاق بعض الموانئ والحدود البرية مما ادى الى صدمة كبيرة في التجارة الخارجية وكانت صدمة سلبية تحت تاثير العقوبات الاقتصادية الدولية مما قيد الصادرات اذ بلغت بالأسعار الجارية (٥٤٧,٨)، وبالأسعار الثابتة (٧٤٩٥٦٩,٠١) مليون دينار عراقي وبالتالي انخفاض الناتج الإجمالي اذ بلغ بالأسعار الجارية (٤٢٤٥١,٦) وبمعدل نمو (٢٤,٠٩ – %) ، وبالأسعار الثابتة (٥٨٠٨٧٦٢٩,٩١) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (٧٣,٥١– %) ، مع انخفاض الاستيرادات اذ بلغت بالأسعار الجارية (١٠٦١,٦)،وبالأسعار الثابتة (١٤٥٢٦١٤,٩٣) مليون دينار عراقي ، مما أدى الى انخفاض عجز ميزان المدفوعات اذ بلغ بالأسعار الثابتة (٧٠٣٠٤٥,٩٢١٧–) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض معدل التبادل التجاري اذ بلغ بالأسعار الجارية (٥١,٦٠١٣٥٦٤٤٣) مليون دينار عراقي ، في حين ارتفعت النفقات بالأسعار الجارية لتصل (١٧٤٩٧) مليون دينار عراقي ، اما النفقات بالأسعار الثابتة انخفضت فبلغت (٢٣٩٤١٦٠٠,٨٠) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (٤٢٢٨) ، وبالأسعار الثابتة (٥٧٨٥٢٨٢,٥١٧) مليون دينار عراقي مما أدى الى ارتفاع عجز الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت (١٣٢٦٩–) مع انخفاض عجز الموازنة بالأسعار الثابتة بلغت (١٨١٥٦٣١٨,٢٩–) مليون دينار عراقي ونتيجة لاختلال الايرادات النفطية واختلال الموازنة العامة قامت الحكومة باستخدام السياسة النقدية كرافعة مالية بواسطة التمويل التضخمي عبر الاصدار النقدي الجديد كعملة محلية دون غطاء لسد عجز الموازنة او تقليل العجز .

ويتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع تزايد الطلب الكلي مماّ أدى الى ارتفاع التضخم اذ بلغ (٢٥٠) مع ارتفاع التضخم المستورد اذ بلغ (٠,٢٢٤٩٨٨١٩٩) نتيجة ارتفاع التضخم العالمي ، والبطالة ارتفعت اذ بلغت (٩,١٣) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين ،وشهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً فبلغ (١٠) مع ثبات سعر الصرف الرسمي فبلغ (٠,٣١) وسعر الفائدة بلغ (٦,١٣%) ، واستطاعت السياسة الاقتصادية ان تعالج هذه الصدمة من خلال تخفيض الانفاق بالأسعار الثابتة ، وكذلك انخفضت الأجور التي تدفعها الحكومة الى أدنى مستوياتها بالإضافة الى ضآلة العاملين في المؤسسات الحكومية وحتى العاملين في المجال العسكري رغم اعدادهم الكبيرة الا ان رواتبهم تميزت بالانخفاض في عقد التسعينات وهو ما لم يكلف الحكومة العراقية كثيراً .

٤–٢ الصدمة الثانية

فقد كانت ايجابية عام (١٩٩٧) م متأتية من الازمة الاسيوية وتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) التي نظمتها الامم المتحدة لرفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن تصدير النفط العراقي لتتجه اسعار

النفط العالمية للارتفاع فشهدت الصادرات ارتفاعاً بالأسعار الجارية بلغت (١٩٨٤,٥٢) ، وبالأسعار الثابتة (١٧٤٠٨,٠٧) مليون دينار عراقي ، ليعاود الناتج المحلي الإجمالي الى الارتفاع فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (١٥٠٩٣١٤٤) وبمعدل نمو بلغ (١٣٢,١٦ %) ، وبالأسعار الثابتة (١٣٢٣٩٦٠٠٠,٠٠) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٨٩,٤٠ %) ، مع ارتفاع الاستيرادات ولكن الارتفاع اقل من ارتفاع الصادرات فالاستيرادات بالأسعار الجارية بلغ (١١٤٤,٥٨) ، وبالأسعار الثابتة (١٠٠٤٠,١٨) مليون دينار عراقي ، مما أدى الى ارتفاع فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (٧٣٦٧,٨٩٤٧٣٧) مليون دينار عراقي ، مع ارتفاع معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (١٧٣,٣٨٤١٢٣٤) مليون دينار عراقي ، في حين ارتفعت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (٦٠٥٨٠٢) مليون دينار عراقي ، اما النفقات بالأسعار الثابتة انخفضت فبلغت (٥٣١٤٠٥٢,٦٣) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (٨,٩١- %) نتيجة السياسة الانكماشية غير المسايرة للدورات الاقتصادية بعد عدة سنوات من التوسع لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة ، مع ارتفاع الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (٤١٠٥٣٧) ، وبالأسعار الثابتة (٣٦٠١٢٠١,٧٥٤) مليون دينار عراقي مما أدى الى انخفاض عجز الموازنة بالأسعار الجارية بلغت (١٩٥٢٦٥-) وبالأسعار الثابتة بلغت (١٧١٢٨٥٠,٨٨ -) مليون دينار عراقي .

حين شهد ارتفاع التضخم فبلغ (٢٢,٦) مع انخفاض التضخم المستورد فبلغ (٠,٠٠٠٤٢١١٩٢) نتيجة انخفاض التضخم العالمي ، والبطالة ارتفعت فبلغت (١٥,٤%) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين ،وشهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً فبلغ (١٤٧١) مع ثبات سعر الصرف الرسمي فبلغ (١,٣١) وارتفاع سعر الفائدة بلغ (٧,٢٥%) .

٤-٣ الصدمة الثالثة

عام (٢٠٠٨) من حصول الازمة الاقتصادية العالمية عام (٢٠٠٧) م وهو ما انعكست اثارها على العام اللاحق نتيجة لحصول صدمة إيجابية في الاقتصاد العراقي لاستمرار ارتفاع اسعار النفط العالمية مما رفع من قيمة الصادرات النفطية ، فشهدت الصادرات ارتفاعاً بالأسعار الجارية حيث بلغت (٧٦٠٢٥١١٨) ، وبالأسعار الثابتة (٦٧٤٥٧٩٥٧,٤١) مليون دينار عراقي وعلى اثر ذلك ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) وبمعدل نمو بلغ (٤٠,٨٨ %) ، وبالأسعار الثابتة (١٣٩٣٣١٠٢١,٨٣) مليون دينار عرقي وبمعدل نمو بلغ (٢٥,٠١ %) ، مع ارتفاع الاستيرادات ولكن الارتفاع اقل من ارتفاع الصادرات فالاستيرادات بالأسعار الجارية بلغت (٤١٧٦٩٣١٦) ، وبالأسعار الثابتة (٣٧٠٦٢٣٩٢,١٩) مليون دينار عراقي ، مما أدى الى ارتفاع فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (٣٠٣٩٥٥٦٥,٢٢) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض معدل التبادل

التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (١٨٢,٠١١٨٨١٦) مليون دينار عراقي ، ونظراً لكون دور السياسة المالية مسايرة للدورات الاقتصادية فقد شهد تزايداً في نشاط الإنفاق بلغ بالأسعار الجارية (٥٩٤٠٣٣٧٥) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٥٢,١٩ %) ، وبالأسعار الثابتة بلغ (٥٢٧٠٩٢٩٤,٥٩) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (٣٥,٠٤ %) ، مع ارتفاع الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (٨٠٢٥٢١٨٢) ، وبالأسعار الثابتة (٧١٢٠٨٦٧٩,٦٨) مليون دينار عراقي مما أدى الى ارتفاع فائض الموازنة بالأسعار الجارية بلغ (٢٠٨٤٨٨٠٧) وبالأسعار الثابتة بلغت (١٨٤٩٩٣٨٥,٠٩) مليون دينار عراقي.

ويرجع سبب ذلك إلى التزايد في حصيلة ايرادات العراق النفطية وذلك للاسباب الاتية : (مأمون ادم معروف ، اثر انخفاض اسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق, ٢٠١٦ , ص ٦٥٠)

١) رفع العقوبات الاقتصادية الدولية .

٢) ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي كسر حاجز (١٥٠) دولار للبرميل في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ .

٣) ازدياد الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي حتى بلغت أكثر من (٢,٥) مليون برميل يوميا .

٤) تداعيات أعصار الازمة المالية العالمية كان له أثر واضح على أسعار النفط الخام ، وما رافقها من صدمات في أسعار النفط وانخفاضها بشكل كبير ، مما أدى إلى الارباك في عمل الموازنة العامة .

حين شهد انخفاض التضخم فبلغ (١٢,٧) مع ارتفاع التضخم المستورد فبلغ (٢,٣٨٠٧٢١٨٦٥) نتيجة ارتفاع التضخم العالمي ، والبطالة ارتفعت فبلغت (١٨,٢٣) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين ، وشهد سعر الصرف الموازي ارتفاع فبلغ (١١٨٠) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (١١٩٣) وانخفاض سعر الفائدة بلغ (١٦,٧٥) .

٤-٤ الصدمة الرابعة

حدثت الصدمة الرابعة في عام (٢٠٠٩) فقد كانت سلبية حيث شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً حاداً في حجم التجارة الخارجية نتيجة الحروب والصراعات والانقسامات الداخلية والتي تسببت في تدمير بنية التجارة العراقية ، بالإضافة الى الازمة المالية العالمية والركود العالمي مما أدى الى انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي تراجع قيمة الصادرات العراقية .

وشهدت الصادرات انخفاض بالأسعار الجارية فبلغت (٤٦١٣٣١٠٠) ، وبالأسعار الثابتة (٣٧٧٨٣٠٤٦,٦٨) مليون دينار عراقي مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (١٣٠٦٤٢١٨٧) ، وبالأسعار الثابتة (١٠٦٩٩٦٠٥٨,١٥) مليون دينار عرقي ، مع انخفاض الاستيرادات بالأسعار الجارية حيث بلغت (٤٨٥٦٩٠٤٠) ولكن ارتفعت الاستيرادات بالأسعار الثابتة

بلغت (٣٩٧٧٨٠٨٣,٥٤) مليون دينار عراقي ، مما أدى الى انخفاض عجز ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (-١٩٩٥٠٣٦,٨٥٥) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (٩٤,٩٨٤٥٨٢٧٧) مليون دينار عراقي ، في حين انخفضت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (٥٢٥٦٧٠٢٥) ، وبالأسعار الثابتة (٤٣٠٥٢٤٣٦,٥٣) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (٥٥٢٠٩٣٥٣) ، وبالأسعار الثابتة (٤٥٢١٦٥٠٥,٣٢) مليون دينار عراقي مما أدى الى انخفاض فائض الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت (٢٦٤٢٣٢٨) وبالأسعار الثابتة بلغت (٢١٦٤٠٦٨,٨٠) مليون دينار عراقي.

في حين شهد انخفاض التضخم فبلغ (٨,٣) مع انخفاض التضخم المستورد فبلغ (١,٠٨٨٧٦٩٩٧٤) نتيجة انخفاض التضخم العالمي ، والبطالة انخفضت فبلغت (١٥,٢) نتيجة توسع المشاريع وتوظيف اعداد من العاملين ، وشهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً فبلغ (١١٨٥) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (١١٧٠) وانخفاض سعر الفائدة بلغ (٨,٨٣) .

٤-٥ الصدمة الخامسة

صدمة عام (٢٠١٤) اذ من الصعب التنبؤ بظروف الاقتصاد العالمي وارتفاع حساسية أسعار النفط العالمية للظروف الاقتصادية القائمة جعل من عام (٢٠١٤) بداية التمهيد لأخطر الصدمات في تاريخ العراق التي تُعد مزدوجة المصدر حيث تمثلت بصدمتي الإرهاب المتمثل بسيطرة تنظيم داعش الارهابي على المناطق الغربية والشمالية من العراق مما ادى الى توقف كبير في التجارة الخارجية للعراق ، وانخفاض أسعار النفط العالمية. فكانت الصدمة سلبية وشهدت الصادرات انخفاضاً بالأسعار الجارية حيث بلغت (٩٧٩٢١٨٤٦) ، وبالأسعار الثابتة (٦٧١١٥٧٢٧,٢١) مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (٢٦٦٤٢٠٣٨٤,٥) ، وبالأسعار الثابتة (١٨٢٦٠٤٧٨٧,١٨) مليون دينار عرقي ، مع انخفاض الاستيرادات بالأسعار الجارية حيث بلغت (٦٢٠٠٤٣٨٢) و بالأسعار الثابتة بلغت (٤٢٤٩٧٨٦٢,٩٢) مليون دينار عراقي ، مما أدى الى انخفاض فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (٢٤٦١٧٨٦٤,٢٩) مليون دينار عراقي ، مع ارتفاع معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (١٥٧,٩٢٧٢٩٩٤) مليون دينار عراقي ، في حين انخفضت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (١١٣٤٧٣٥١٧) ، وبالأسعار الثابتة (٧٧٧٧٤٨٥٧,٤٤) مليون دينار عراقي ، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (١٠٥٣٨٦٦٢٣) ، وبالأسعار الثابتة (٧٢٢٣٢٠٩٢,٥٣) مليون دينار عراقي مما أدى الى ارتفاع عجز الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت (-٨٠٨٦٨٩٤) وبالأسعار الثابتة بلغت (-٥٥٤٢٧٦٤,٩١) مليون دينار عراقي .

ويرجع سبب هذه الصدمة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والصادرات النفطية على حد سواء والذي يعزى إلى العديد من العوامل أهمها (صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ٢٠١٥ , ص ١٢٦-١٢٥) :

١) انخفاض معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الأمدادات النفطية العالمية ؛ ولاسيما بعد استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه زيادة كبيرة في طاقة انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة اوبك تقترب من (٢) مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤.

٢) شهد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة منذ بداية عام ٢٠١٤ الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط .

٣) توجه الدول الكبيرة المصدرة للنفط إلى المحافظة على حجم انتاجها النفطي لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار وذلك بواسطة خفض الإنتاج ، مما تسبب في خلق فجوة بين العرض والطلب النفطي .

٤) عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج النفطي .

٥) انخفاض طلب الأسواق الأوربية والصين على النفط الخام ، ولاسيما مع استمرار معاناة عدد من الدول اقتصادياً ومالياً ، وتزايد المخاوف بخصوص تراجع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي .

٦) ارتفاع مستوى المضاربات خلال عام (٢٠١٤) في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة .

في حين شهد ارتفاع التضخم فبلغ (٢,٢) مع انخفاض التضخم المستورد فبلغ (٠,٥٤٦٠٥٧٦٢٢) نتيجة انخفاض التضخم العالمي ، والبطالة ارتفعت فبلغت (٢٣) نتيجة توقف بعض المشاريع وتسريح اعداد من العاملين ، وشهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً فبلغ (١٢٠٦) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (١١٦٦) وانخفاض سعر الفائدة حيث بلغ (٦) .

٤-٦ الصدمة السادسة

فحدثت عام (٢٠٢٠) حيث شهد العراق انخفاضاً حاداً في حجم التجارة الخارجية متأتية من تراجع الطلب العالمي مما يؤدي الى حصول الركود الاقتصادي العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد وتبعاته الاقتصادية ،وانخفاض اسعار النفط العالمية فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات (اوبك) (البنك المركزي العراقي, ٢٠٢٠ , ص ٤٥) ، حيث تراجعت الصادرات فبلغت بالاسعار الجارية (٦١٠٦٥٠١٦) بالأسعار الثابتة (٣٩٦٧٨٣٧٢,٩٧) مليون دينار عراقي نتيجة تدابير وإجراءات التباعد

الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ في مارس ٢٠٢٠ ، والتي أثرت سلبًا على الطلب الكلي للسلع والخدمات والناتج الإجمالي بلغ بالاسعار الجارية (٢١٩٧٨٦٧٩٨,٤) بالاسعار الثابتة (١٤٢٨١١٤٣٤,٩٦) مليون دينار عراقي وشهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً فبلغ (١٣٥١) مع انخفاض سعر الصرف الرسمي فبلغ (١٣٠٤) والايرادات بلغت بالاسعار الجارية (٦٣١٩٩٦٨٩) وبالاسعار الثابتة (٤١٠٦٥٤٢٤,٩٥) مليون دينار عراقي و النفقات بلغت بالاسعار الجارية (٧٦٠٨٢٤٤٣) وبالاسعار الثابتة (٤٩٤٣٦٢٨٥,٢٥) مليون دينار عراقي وسعر الفائدة بلغ (٤) والاستيرادات بلغت بالاسعار الجارية (٦٢٧٨٧٦٠٠) وبالأسعار الثابتة (٤٠٧٩٧٦٦٠,٨٢) مليون دينار عراقي ، مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (١١١٩٢٨٧,٨٤٩-) مليون دينار عرقي، وأدى الى انخفاض التضخم المستورد فبلغ (٠,٥٤٨٧٨١٧٣١) ومعدل التبادل التجاري بلغ (٩٧,٢٥٦٤٩٠١٣٥) مع انخفاض التضخم فبلغ (٠,٤) ، في حين ارتفعت البطالة بلغت (٤٠) و العجز/الفائض في الموازنة بلغت بالاسعار الجارية (١٢٨٨٢٧٥٤-) وبالاسعار الثابتة (٨٣٧٠٨٦٠,٣٠-) مليون دينار عراقي.

واستجابت السياسة الاقتصادية في العراق بشكل مساير لاتجاهات دورة الاعمال الاقتصادية اذ نراها قد تقوم بسياسة توسعية عند حصول ارتفاع في قيمة الصادرات ومن ثم حصول صدمة ايجابية في التجارة الخارجية ، كما نراها تقوم بسياسة انكماشية عند حصول انخفاض في قيمة الصادرات ومن ثم حصول صدمة سلبية في التجارة الخارجية ، على الرغم من وجود فترة ارتداد زمني في تلك الاستجابة .

و يمكن القول بأن هذه الصدمات اثرّت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى التجارة الخارجية للعراق بشكل خاص ، وادتّ الى تراجع كبير في حجم التجارة الخارجية للعراق .

جدول 1:مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي

للمدة (١٩٩٠-2021)م بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠٠٧)

(مليون دينار عراقي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الايرادات العامة بالأسعار الجارية	الايرادات العامة بالاسعار الثابتة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالاسعار الثابتة	عجز/الفائض في الموازنة بالاسعار الجارية	العجز/الفائض في الموازنة بالاسعار الثابتة	معدل البطالة	معدل التضخم	التضخم المستورد
١٩٩٠	55926.5	219275524.87	8491	33291346.35	14179	55592745.25	-5688	-22301398.90	8.54	51.6	0.598665475
١٩٩١	42451.6	58087629.91	4228	5785282.517	17497	23941600.80	-13269	-18156318.29	9.13	250	0.224988199
١٩٩٢	115108.4	85711521.01	5047	3758075.401	32883	24485197.82	-27836	-20727122.42	8.91	85.71	0.102227380
١٩٩٣	321646.9	77856239.09	8997	2177768.799	68954	16690660.19	-59957	-14512891.39	8.89	300	0.033518748
١٩٩٤	72101121.74	1658325.8	25659	1115608.696	199442	8671391.30	-173783	-7555782.61	10.5	٤٥٦.٩	0.005150937
١٩٩٥	6686026.36	6695482.9	106986	972600	690784	6279854.55	-583798	-5307254.55	12.9	٣٧٨.٣	0.001218345
١٩٩٦	69902415.05	6500924.6	178013	1914118.28	542542	5833784.95	-364529	-3919666.67	13.9	١٥.٥-	0.000918262
١٩٩٧	132396000.00	15093144	410537	3601201.754	605802	5314052.63	-195265	-1712850.88	15.4	٢٢.٦	0.000421192
١٩٩٨	130731660.31	17125847.5	520430	3972748.092	920501	7026725.19	-400071	-3053977.10	17.4	١٤.٩	0.000461252
١٩٩٩	234449065.31	34464012.6	719065	4891598.639	1033552	7030965.99	-314487	-2139367.35	20.2	١٢.٢	0.000249559
٢٠٠٠	323959354.19	50213699.9	1133034	7309896.774	1498700	9669032.26	-365666	-2359135.48	22.4	٥.٤	0.00023395
٢٠٠١	413145568.5	41022927.4	1289246	8625976.744	2069727	11498483.33	-780481	-4336005.56	25.9	١٦.١	0.000321867
٢٠٠٢	190804313.49	41022927.4	1854585	8625976.744	3226927	15008962.79	-1372342	-6382986.05	26.8	١٩.٤	0.000216292
٢٠٠٣	295857788.6	110808197.00	2146346	8038749.064	1982548	7425273.41	163798	613475.66	28.1	٣٣.٥	1.966300449
٢٠٠٤	146250985.44	53235358.7	40502890	32982739	90611920.33	88234865.38	865248	2377054.95	26.8	٢٦.٨	2.045415982
٢٠٠٥	147361921.04	73533598.6	40502890	81168116.23	26375175	52856062.12	14127715	28312054.11	17.97	٣٧.١	1.930862022
٢٠٠٦	125115124.08	95587954.8	49055545	64208828.53	38806679	50794082.46	10248866	13414746.07	17.5	٥٣.١	1.441352657
٢٠٠٧	111455813.40	111455813.4	54599451	54599451	39031232	39031232.00	15568219	15568219.00	11.7	٣٠.٩	1.059215098
٢٠٠٨	139331021.83	157026061.6	80252182	71208679.68	59403375	52709294.59	20848807	18499385.09	18.23	١٢.٧	2.380721865
٢٠٠٩	106996058.15	130642187	55209353	45216505.32	52567025	43052436.53	2642328	2164068.80	15.2	٨.٣	1.088769974
٢٠١٠	129548014.39	162064566	69521117	55572435.65	70134201	56062510.79	-613084	-490075.14	15.2	٢.٥	1.061092915
٢٠١١	164517113.55	217327107	99998776	75699300.53	78757666.3	59619732.25	21241109.7	16079568.28	11.1	٥.٥	1.24105305
٢٠١٢	181460021.91	254225490.7	119466403	85272236.26	105139575.7	75046092.58	14326827.3	10226143.68	11.9	٦.١	1.008177228
2013	191722164.82	273587529.2	113767395	79724873.86	119128000	83481429.57	-5360605	-3756555.71	13	١.٩	0.662978202
2014	182604787.18	266420384.5	105386623	72232092.53	113473517	77774857.44	-8086894	-5542764.91	23	2.2	0.546057622
2015	140456886.35	207876191.8	66470252	44912332.43	70397515	47565888.51	-3927263	-2653556.08	25	1.4	0.386578599
2016	196536350.8	132705165.97	54409270	36738197.16	67067437	45285237.68	-12658167	-8547040.51	20.4	0.1	0.318884911

0.445188635	0.2	22	1243827.49	1845840	50869349.73	75490115	52113177.22	77335955	152287856.54	225995179.1	2017
0.490244522	0.4	22.6	17246070.47	25696645	54277308.05	80873189	71523378.52	106569834	180482465.77	268918874	2018
0.544188134	-0.2	23	-2795244.12	-4156528	75133505.72	111723523	72338261.6	107566995	185714773.10	276157867.6	2019
0.548781731	0.4	40	-8370860.30	-12882754	49436285.25	76082443	41065424.95	63199689	142811434.96	219786798.4	2020
0.684866275	6.1	33	3816169.63	6231805	62982032.46	102849659	66798202.08	109081464	184592488.61	301439533.9	2021

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى :

التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية وهيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة .

جدول ٢ : مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي

للمدة (١٩٩٠-2021)م بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠٠٧) (مليون دينار عراقي)

السنوات	الصادرات الاجمالية بالأسعار الجارية	الصادرات الاجمالية بالأسعار الثابتة	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الجارية	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الثابتة	ميزان المدفوعات	معدلات التبادل التجاري بالأسعار الجارية	سعر الفائدة	صدمة سعر الصرف الرسمي	الدينار العراقي مقابل سعر صرف الدولار الامريكي (الموازي)
١٩٩٠	4350	17056963.04	4152	16279864.36	٧٧٧٠٩٨,٦٧٤٧	104.77337315	٦,١٣	0.31	4
١٩٩١	548	749569.01	1062	1452614.93	-٧٠٣٠٤٥,٩٢١٧	51.601356443	٦,١٣	0.31	10
١٩٩٢	670	499190.36	1541	1147452.78	-٦٤٨٢٦٢,٤٢٢١	43.504218040	٦,١٣	0.31	21
١٩٩٣	243	58819.36	1509	365260.99	-٣٠٦٤٤١,٦٢٤٩	16.103379722	٦,٥	0.31	74
١٩٩٤	534.7	23247.83	833.53	36240.43	-12992.6087	64.14886087	٠,٣١	6.5	٤٥٦
١٩٩٥	610.1	5546.36	898.65	8169.55	-2623.181818	67.89072498	٠,٣١	7.25	١٦٧٤
١٩٩٦	859.33	9240.11	914.72	9835.70	-595.5913978	93.94459507	٠,٣١	7.25	١١٧٠
١٩٩٧	1984.52	17408.07	1144.58	10040.18	7367.894737	173.3841234	٠,٣١	7.25	١٤٧١
١٩٩٨	2308.56	17622.60	1549.71	11829.85	5792.748092	148.9672261	٠,٣١	7.25	١٦٢٠
١٩٩٩	4061.22	27627.35	2827.44	19234.29	8393.061224	143.6359392	٠,٣١	7.35	١٩٧٢
٢٠٠٠	5825.2	37581.94	3421.44	22073.81	15508.12903	170.2557987	٠,٣١	7.35	١٩٣٠
٢٠٠١	4000.65	22225.83	3466.04	19255.78	2970.055556	115.4242305	٠,٣١	7.35	١٩٢٩
٢٠٠٢	3797.6	17663.26	3051.22	14191.72	3471.534884	124.4616907	٠,٣١	6.35	١٩٥٧
٢٠٠٣	18800689	70414565.54	19231256	72027176.03	-1612610.487	97.76110827	١٨٣٦	6.35	١٩٣٦
٢٠٠٤	25877930	71093214.29	30951806	85032434.07	-13939219.78	83.60717304	١٤٥٣	6	١٤٦٢
٢٠٠٥	34810893	69761308.62	34568508	69275567.13	485741.483	100.7011729	١٤٦٩	7	١٤٧٨
٢٠٠٦	44786043	58620475.13	32287203	42260736.91	16359738.22	138.7114362	١٤٦٧	10.42	١٣٩٦
٢٠٠٧	49681685	49681685.00	24542780	24542780.00	25138905	202.4289221	١٢٥٥	20	١٢١٤
٢٠٠٨	76025118	67457957.41	41769316	37062392.19	30395565.22	182.0118816	١١٩٣	16.75	١١٨٠
٢٠٠٩	46133100	37783046.68	48569040	39778083.54	-1995036.855	94.98458277	١١٧٠	8.83	١١٨٥
٢٠١٠	60563880	48412374.10	51380550	41071582.73	7340791.367	117.8731641	١١٧٠	6.25	١١٨٥
٢٠١١	93226770	70572876.61	55929510	42338766.09	28234110.52	166.6861912	١١٧٠	6	١٢١٧
٢٠١٢	109847694	78406633.83	68800996	49108491.08	29298142.76	159.6600346	١١٦٦	6	١٢٢٢
2013	104669488	73349325.86	69200934	48493997.20	24855328.66	151.2544441	١١٦٦	6	١٢٢٢
2014	97921846	67115727.21	62004382	42497862.92	24617864.29	157.9272994	١١٦٦	6	١٢٠٦
2015	59899776	40472821.62	56027670	37856533.78	2616287.838	106.9110602	١١٦٧	6	١٢١٦
2016	48814236	32960321.40	40433856	27301725.86	5658595.544	120.7261459	١١٨٢	4	١٣٠٣
2017	68149856	45923083.56	45898944	30929207.55	14993876.01	148.4780478	١١٨٤	4	١٢٥١
2018	102077520	68508402.68	54059952	36281846.98	32226555.7	١٨٨,٨٢٢٨٠٩١٦٦	1182	4	1195
2019	96433470	64851022.19	68719116	46213258.91	18637763.28	١٤٠,٣٢٩٩٠٤٧٠٩	1182	4	1202
2020	61065016	39678372.97	62787600	40797660.82	-٦١١٩٢٨٧,٨٤٩	٩٧,٢٥٦٤٩٠١٣٥	1304	4	1351
2021	105591900	64661298.22	59067200	36170973.67	28490324.56	١٧٨,٧٦٥٧١٠٩١٩	1450	4	1474

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى :

التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية وهيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٥- الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية التي سيجري استعراضها بالنقاط الاتية:

اولاً : الاستنتاجات : على وفق ما اتضح للباحثين في الجانب النظري للبحث يمكن الخروج بالاستنتاجات الاتية:

١) يفاقم التضخم المستورد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات ، ذلك انه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة المستوردات بسبب ما يسببه من تغيير للأسعار النسبية للمنتجات المحلية

والمنتجات المستوردة . ويعمل التضخم المستورد على اضعاف ثقة الافراد في عملة البلد , الآمر الذي يؤدي الى تزايد قوى الاستهلاك والهروب من النقد المحلي واللجوء للنقد الاجنبي. كما يعمل التضخم المستورد على توجيه الاستثمار نحو المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع , ويعرقل ايضاً عملية التخطيط والتنفيذ لأنه يصعب عملية حساب التكاليف الحقيقية للمشاريع .

٢) تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من الصَدَمَاتِ التّجَارَةِ الخَارِجِيّةِ (صَدَمَاتِ أسعار النفط العالمية) غالباً ما تكون الصدمة سالبة خلال مدة الدراسة وكان تاثير بعضها حاداً وشديداً جداً على الاقتصاد العراقي ، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصَدَمَاتِ هو اختلال بنية هيكل الناتج المحلي الإجمالي , وتعرض الاقتصاد لصَدَمَاتِ التّجَارَةِ الخَارِجِيّةِ في سنوات عديدة خلال مدة الدراسة المختارة، لينعكس ذلك على متغيرات السياسات الاقتصادية.

٣) اتبعت السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي سياسة متشددة في استهداف معدلات التغير السنوية للأسعار (استهداف التضخم)، لذا انخفضت معدلات التضخم من (٥١,٦%) في عام (١٩٩٠) ، إلى (٦,١ %) في عام ٢٠٢١ . ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد استخدم البنك المركزي الأداة النقدية غير المباشرة المتمثلة بسعر الصرف الأجنبي عبر نافذة بيع العملة، فحاول البنك خلال المدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٩) تثبيت صدمة سعر الصرف الرسمي عند مستويات معينة تراوحت ما بين (١١٦٦ – ١١٩٠) دينار لكل دولار.

٦– التوصيات : بناء على ما توصل الية البحث بجانبة النظري يوصي الباحثان بالاتي :

١) تدعيم التنوع الاقتصادي في العراق من خلال الحوكمة الرشيدة وتشجيع القطاع الخاص والاستعمال الكفوء للموارد الطبيعية وبالإضافة الى التكامل الإقليمي وتعزيز اطار التعاون العالمي ، مما يعمل على زيادة الناتج الإجمالي الذي سيكون مساهماً في تمويل الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وتقليص الاعتماد الريعي للاقتصاد العراقي، كما يخفف ذلك من الأثار الناجمة من الصدمات التجارة الخارجية السلبية .

٢) تأسيس صندوق سيادي عراقي يستثمر فيه الفوائض المالية عند حدوث الصدمات النفطية الايجابية، وضرورة توجيه بعض الأموال نحو تدعيم الاستثمار المحلي من أجل تحقيق المكاسب الحقيقية من الزيادة في الناتج والاستخدام والدخل القومي، لمواجهة و تقليص الصدمات الخارجية في تأثيراته على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي , وهي عملية رشيدة وعقلانية .

٣) التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في العراق، باعتبارها اهم السياسات الاقتصادية التي تتولى ادارة الثروة المالية والحقيقية في أي دولة ما، سيعمل على زيادة فاعليتهما ومن ثم

سينعكس هذا التفاعل والتكامل والتنسيق على الحصيلة النهائية للدخل القومي والإنتاج القومي ، بالأخص في حالة حدوث صدمات التجارة السلبية، من خلال تبني الأدوات والوسائل الخاصة لكل سياسة، واللازمة لمعالجة ومواجهة الصدمة وأثارها الاقتصادية في العراق.

المصادر References

القران الكريم

١) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، اسعار السلع الاساسية والتمويل والاستثمار ، نيويورك ، جنيف ، ٢٠٠٨ .

٢) البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , ٢٠٢٠ .

٣) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، ٢٠١٥ .

٤) صندوق النقد العربي، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ٢٠١٥ .

٥) فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى، عمان ، ٢٠٠١ .

٦) مأمون ادم معروف ، اثر انخفاض اسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،جامعة قناة السويس , مصر , المجلد السابع ، ملحق العدد الرابع ، ٢٠١٦ .

1) Jeffrey Sachs , The Current Account in The Macroeconomic Adjustment Process , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH (NBER) , Working Paper No. 796 , 1050 Massachusetts Avenue , Cambridge MA 02138 , November 1981.

2) Juan Carlos Aquino , Y Freddy Espino ,Terms of Trade and Current Account Fluctuations : A Vector Auto Regression Approach , Central Reserve Bank of Pero , Junio 2013 .

3) Juan Carlos Aquino , Y Freddy Espino ,Terms of Trade and Current Account Fluctuations : op , cit , Junio 2013 .

4) Michael A. Kouparitsas , North-South Terms of Trade : An Empirical investigation , Federal reserve Bank of Chicago , September 1997 .

5) Robert J. Carbaugh, International economics (10 edition), Central Washington University , 2005.

6) Tayyaba Idrees & Saira Tufail , The Harberger-Laursen-Metzler effect : evidence from Pakistan , Lahore journal of economics , Winter 2012 .